تقرير

كاتيا شمعون
Cathicha8@gmail.com

لازاريني يدقّ ناقوس الخطر: لا أملك الأموال اللازمة... ماذا بعد ذلك؟

عام 1948 حصلت النكبة، حيث طرد الشعب الفلسطيني من ارضه وخسر وطنه لصالح اقامة دولة اسرائيل، فتحول نحو 750 الف فلسطيني الى لاجئين. على الاثر، تأسست في 8 كانون الاول 1949 وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الادنى "الاونروا"، بهدف تقديم الاغاثة لالاف الفلسطينيين، مع التأكيد على عدم التنازل عن حق العودة

بدأت الوكالة عملياتها في الاول من ايار عام 1950 على ان تجدد ولايتها كل ثلاث سنوات لغاية ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية.

عرفت الاونروا اللاجئ الفلسطيني بالشخص الذي كانت فلسطين مكان اقامته الفعلية في الفترة الواقعة بين الاول من حزيران 1946 و15 ايار 1948، وفقد كل ممتلكاته و امواله ومورد رزقه ومنزله بسبب الصراع العربي - الاسرائيلي عام 1948، ويحق له ولابنائه من بعده تلقي المساعدات من الوكالة.

تغطي خدمات الاونروا نحو 5.6 ملايين لاجىء فلسطيني مسجل لديها ومقيم في مناطق عملياتها الخمس وهي: الضفة الغربية، قطاع غزة ولبنان والاردن وسوريا، الى ان يتم ايجاد حل لمعاناتهم.

تساعد الاونروا "لاجئي فلسطين على تحقيق كامل امكاناتهم في التنمية البشرية، وذلك من خلال الخدمات النوعية التي تقدمها في مجالات التعليم، والرعاية الصحية، والاغاثة والخدمات الاجتماعية، والحماية، والبنى التحتية وتحسين المخيمات، والتمويل الصغير، بالاضافة الى المساعدات الطارئة".

لكن، بعد مرور 73 عاما على تأسيس الاونروا وقبيل احتفالها بيوبيلها الماسي، تواجه الوكالة في ايلول المقبل خطر انهيارها بسبب العجز الكبير في موازنتها وبالتالي توقف خدماتها الى ملايين اللاجئين. اذ تمول الاونروا - تقريبا بالكامل - من خلال التبرعات الطوعية للدول الاعضاء في الامم المتحدة.

في بداية العام الجاري 2023، وجهت الاونروا "نداء لجمع 1,6 مليار دولار من اجل برامجها وعملياتها واستجابتها الطارئة، لانها تواجه نقصا مزمنا في التمويل منذ 10 سنوات. وقد بدأت الوكالة هذا العام (2023) بديون بقيمة 75 مليون دولار مُرحلة من عام 2022".

الوضع المالي الملح هو الموضوع الابرز الذي يطرحه المفوض العام للوكالة فيليب لازاريني (جددت مهمته لولاية الاونروا لفترة ثانية تبلغ مدتها ثلاث سنوات) في كل اجتماعاته، ويحاول ايجاد الحلول لمعالجة الازمة المادية المتردية للاونروا، والظروف الصعبة التي يعيشها فيها اللاجئون الفلسطينيون ان كان في قطاع غزة او في الاردن او لبنان او سوريا.

في قمة جامعة الدول العربية الـ32 التي عقدت في جدة (المملكة العربية السعودية) 19 ايار 2023، سلط الضوء على ازمة التمويل القاسية التي تعاني منها الوكالة، وسط احتياجات غير مسبوقة للاجئي فلسطين. ودعا المفوض العام بشكل عاجل "الدول العربية الغنية منها الى اعادة دعمها المالي او زيادته في الوقت الذي تكافح فيه الوكالة من اجل الوفاء بولايتها وتقديم الخدمات الحيوية للاجئي فلسطين". وفي مؤتمر اعلان التبرعات للاونروا في مقر الامم المتحدة في نيويورك في 2 حزيران 2023، اعتبر المسؤول الاممي انه "لم يعد الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي على قمة الاولويات نظرا الى التغيرات والتحولات الجيوسياسية في كل من المنطقة والعالم، وظهور ازمات انسانية جديدة - كما هي الحال اليوم في اوكرانيا".

وقال: "بينما اخاطبكم اليوم، لا املك الاموال اللازمة لابقاء مدارسنا ومراكزنا الصحية وغيرها من الخدمات قيد التشغيل اعتبارا من ايلول".

واعرب عن قلقه من ان "الاخفاق في جمع الاموال اللازمة سيكون له اثار انسانية وسياسية وامنية هائلة على المنطقة وخارجها".

واعتبر لازاريني ان الامر "يتطلب الارادة السياسية والعمل للتغلب على الوضع الراهن وتخطيه".

كيف وصل التدهور المالي الى هذا الحد؟

على مدى العقد الماضي، بدأ العجز نتيجة اسباب عدة، نلخصها بالانخفاض السنوي المطرد في الدخل. فالمساهمات الاساسية الطوعية للدول الاعضاء في الامم المتحدة، حتى الان، تقل عن عام 2018 بمقدار 300 مليون دولار اميركي، وعن عام 2019 بمقدار 70 مليون دولار اميركي، وتقف عند مستوى عام 2012، ولا يمكن مقارنة الاحتياجات اليوم بالاحتياجات في عام 2012. في الوقت نفسه، زادت احتياجات اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة والاردن ولبنان وسوريا بقدر ملموس نتيجة للصراعات والازمات الاجتماعية - الاقتصادية المتعددة. بالاضافة الى ذلك، اتت جائحة كورونا وما حملته من خسائر مدمرة.

كذلك هناك اسباب سياسية، منها داخلية لكل دولة ومنها ما يتعلق بتغير الاولويات الجيوسياسية، وظهور ازمات انسانية جديدة، كالحرب الروسية - الاوكرانية، ساهمت في الغاء اولوية الصراع الاسرائيلي - الفلسطيني.

اضافة الى ظهور حملات منسقة ضد الاونروا تهدف الى نزع الشرعية عنها، وشعور بعض الاطراف بالارهاق العام من الصراع الطويل من دون وجود بوادر لانفراج سياسي في الافق.

اجتماع اللجنة الاستشارية في بيروت.

وفي ختام كلامه ناشد المفوض العام الجميع ان يمدوا الاونروا بالاموال.

وخلال الاجتماع النصف سنوي الرفيع المستوى الذي عقدته اللجنة الاستشارية للاونرو (المكلفة تقديم المشورة والمساعدة للمفوض العام للاونروا في تنفيذ مهام ولاية الوكالة، وهي تجتمع مرتين في السنة في حزيران وتشرين الثاني) في بيروت على مدى يومين في 20 و21 حزيران الماضي، استهل لازاريني كلامه بالقول "ان الفجوة بين احتياجات لاجئي فلسطين وحقوقهم وتوقعاتهم والخدمات التي يمكن للوكالة تقديمها بالاموال المتاحة اصبحت لا تطاق، علما ان الوضع مستمر في التدهور".

اضاف: "ان ما بدا كفجوات تمويل قابلة للتحكم بها قبل 10 سنوات لم تعد قابلة للتدبير الان. بينما كنا نسعى الى توفير متطلباتنا الاساسية والطارئة الاكثر الحاحا والتي تبلغ حوالى 300 مليون دولار اميركي لهذا العام، لم نتلق سوى 13 مليون دولار اميركي كتمويل اضافي، لا يكفي للحفاظ على المستوى الحالي للخدمات".

وكشف ان "بهذا المعدل، لن يتبقى لنا اية موارد مالية اعتبارا من ايلول المقبل".

توجه الى المجتمعين بسؤال: "ثم ماذا بعد ذلك؟ لقد اخطرت فرق الامم المتحدة القطرية في الاقاليم ان تدرج في تخطيطها للسيناريوهات وخطط الطوارئ احتمال تعليق الاونروا لخدماتها".

وتساءل: "من هو على استعداد لتحمل العواقب السياسية للاشارة الى اللاجئين الفلسطينيين اننا لسنا على استعداد لمرافقتهم بعد الان حتى يتم التوصل الى حل سياسي عادل ودائم لمحنتهم؟".

اسهب في شرح مخاطر توقف وكالة الاونروا عن العمل، الامر الذي يشكل خطرا على حقوق اللاجئين الفلسطينيين وكرامتهم، وعلى العهد الاجتماعي الاساسي بين اللاجئين والامم المتحدة في غزة الذي "سينهار بشكل لا يمكن اصلاحه".

كذلك تحدث عن "التداعيات الانسانية والسياسية والامنية للطريق المسدود الذي نتجه اليه"، منبها من ان "التكلفة التي سيتحملها المجتمع الدولي ستكون اكبر بكثير من تكلفة سد النقص المزمن في التمويل الذي تعاني منه الاونروا". ورأى انه "قد ينظر الى تعليق الخدمات الحيوية على انه خيانة جسيمة للاجئين الفلسطينيين بعد اكثر من سبعة عقود من انتظار حل عادل ودائم".

بالنسبة الى لازاريني "لا يوجد بديل معروف للوكالة"، وهو يحاول مع فريقه "منع الانهيار الداخلي للوكالة". وقال في هذا السياق: "انا واثق من ان لا احد يريد التعامل مع الفراغ في ظل الظروف الحالية".

وها هو يؤكد في كل خطاباته على نقاط ثلاث:

اولا، الحاجة الى منع الكارثة التي تلوح في الافق والتي تتجه اليها الوكالة بحلول ايلول.

ثانيا الحاجة ماسة الى حوالى 200 مليون دولار لمواصلة تقديم الخدمات هذا العام، وانهاء حلقة الديون المفرغة اضافة الى تلبية الاحتياجات الانسانية الاكثر الحاحا بما في ذلك 75 مليون دولار اميركي للحفاظ على المساعدات الغذائية لـ1.2 مليون لاجئ في غزة، و30 مليون دولار اميركي اخرى للحفاظ على المساعدات النقدية والغذائية لـ600,000 من اللاجئين الاكثر ضعفا في سوريا ولبنان والاردن.

ثالثاً، وضع النقاش حول استدامة الاونروا ضمن نقاش اوسع حول دعم حقوق لاجئي فلسطين، بما في ذلك حقهم في العمل وحقهم في حل سياسي عادل ودائم.

دق المفوض العام للاونروا ناقوس الخطر ودعا الجميع الى منع الانفجار الداخلي الذي يلوح في الافق للوكالة، وقال: "لا يمكننا ان ندع الوكالة تنهار ببساطة في ظل نموذجها الحالي، لأن ذلك سيكون كارثة سياسية وانسانية".

الوضع على ما هو عليه

"الامن العام" سألت مديرة التواصل والاعلام في الوكالة جوليت توما عن خطة الاونروا لمواجهة الازمة المالية في هذا الحوار المقتضب.

■ ما الجديد في مسألة تأمين التمويل الضروري لكي تستكمل الاونروا تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين في المناطق التي تغطيها؟

□ **لا شيء جديدا على صعيد التمويل، والوضع لا يزال على ما هو عليه من تدهور. خطر ان تتوقف الاونروا عن عملها وبالتالي عن تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين موجود وكبير.**

■ ما هي الخطوات التي تقومون بها حاليا لتأمين الاموال اللازمة وهل انت مستمرون في تقديم خدماتكم؟

□ **نحن مستمرون في برامجنا الاعتيادية وتقديم خدماتنا. كما نبذل جهودا حثيثة من اجل حشد الاموال واكمال تقديم البرامج والخدمات بعد ايلول. المطلوب بشكل عام تغيير طريقة وآلية التمويل من المانحين الى الاونروا ولاجئي فلسطين، بمعنى ان تصبح آلية التمويل اكثر فاعلية، سنوية او متعددة السنوات، مما سيمكن الوكالة من متابعة تقديم الخدمات من دون اي عقبات.**